

الأبعاد الاجتماعية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030: تحول في النموذج

د. أمينة سعيد الصياد، جامعة الأزهر، مصر؛ د. عبد الحميد حمدي نوار، جامعة القاهرة، مصر.

المملكة، ودمج ذلك بقوة وإرادة سياسية في تخطيط التنمية من خلال البرامج التنفيذية للرؤية.

وتسهم برامج الدعم العيني الشامل والتحويلات بما في ذلك برامج دعم الغذاء، والماء، والكهرباء، والوقود في تقليل تعرض الأسر لمخاطر ومساعدة الأسر في الحفاظ على معدلات إستهلاك لائقة والعيش عيشة كريمة. وعبر الزمن ساعد التوسع في الدعم وتدقق التحويلات من الضمان الإجتماعي في التخفيف من عواقب فوارق التنمية بين المناطق وعلى المستوى المحلي داخل كل منطقة، كما كانت تعمل كمثبطات للهجرة الداخلية، بما في ذلك إستحقاقات البطالة (حافز) التي باتت تُمنح اعتباراً من عام 2011؛ بيد أن برامج الدعم العيني يستفيد منها 11 مليون وافد يشكلون نحو 33% من إجمالي السكان.

وفي إطار برنامج التوازن المالي، تم إطلاق "حساب المواطن" المؤدّد 5 للانتقال إلى تحويلات نقدية مشروطة تسهم في تخفيف آثار الإصلاحات المالية التي تكاملت في رؤية 2030 التي توفر أهدافها لمجتمع حيوي إطاراً أوسع للحماية الإجتماعية ولا تقتصر في أهدافها على العمل كشبكة أمان مؤقتة ومحدودة. ومنذ بداية التسجيل في فبراير 2017م، بلغ عدد الأسر المسجلة حتى الآن نحو 3.5 مليون أسرة بلغ مجموع أفرادها المسجلين أكثر من 12 مليون فرد، وهو ما يمثل أكثر من نصف عدد السكان السعوديين، وهؤلاء قاموا بالدخول مباشرة وتسجيل بياناتهم والتي يتعين تحديثها كل ربع سنة لإستمرار إستحقاق التحويلات. وقد تراوحت تصنيفات المستفيدين المحتملين بين رب أسرة سعودي، وحامل بطاقة تنقل، ومواطنة سعودية متزوجة من غير سعودي، وفرد سعودي مستقل المسكن، ومستفيدي الضمان الإجتماعي. ويسهل الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية عملية تحليل البيانات والتحقق من بيانات الأفراد. ويساعد "حساب المواطن" الموحد على تكامل السياسات عن طريق إنشاء سجلات بيانات المستفيدين المحتملين من التحويلات النقدية الشهرية والبرامج الحماية الإجتماعية الأخرى. فقواعد بيانات كهذه تمكن السلطات من بناء نسق من المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية المتعلقة بظروف الأسر.

ونخلص إلى أن التجربة السعودية قد إستفادت إستفادة كبيرة من الأدبيات الحديثة حول الحماية الإجتماعية، والنمو الإحتوائي، والتنمية المستدامة، وبرامج التحويلات النقدية المشروطة الناجحة لاسيما في دول أمريكا اللاتينية وفي حالات ناجحة نسبياً مثل سوليداريو (تشيلي) وبولسا فاميليا (البرازيل)، ولاسيما قاعدة البيانات والسجل الموحد. كما يمكن تمييز "رئتين السياسة" في ثلاثة تحولات في نموذج العمل وهي الإنتقال من شبكات الأمان إلى السياسة الإجتماعية، ومن منهج الشمولية إلى الإستهداف، ومن الدعم العيني إلى الدعم النقدي. ونحن نستخدم مصطلح "رئتين السياسة" للتغيرات في السياسة التي هي على حد سواء ضخمة وحاسمة للتحول إلى نموذج جديد.

المراجع:

Elsayyad, Amina Saeed (2016) "Going Beyond Social Safety Nets: The Emerging Landscape of Social Policy in Saudi Arabia," forthcoming.

ملاحظات:

1. انظر <http://vision2030.gov.sa/download/file/fid/417>.
2. انظر <http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/NTP_En.pdf>.
3. انظر <http://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/BB2020_EN.pdf>.
4. انظر <http://www.vision2030.gov.sa/download/file/fid/1319>.
5. انظر <https://ca.gov.sa/#/home>.

منذ التدهور الكبير في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014م حتى أواخر عام 2016م فقدت المملكة العربية السعودية موارد مالية ضخمة، حيث إنخفضت الموارد النفطية في الموازنة العامة من 277 مليار دولار عام 2014م إلى 163 مليار دولار عام 2015م، ثم إلى 141 مليار دولار عام 2016م على الترتيب. مما تتطلب إصلاحات عاجلة للحفاظ على قدرة الحكومة على الإنفاق العام الإقتصادي والإجتماعي بما في ذلك أن تكون الداعم الرئيسي للتحويلات الإجتماعية والاقتصادية، وأن تكون صاحب العمل في الملاذ الأخير. ومنذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم في يناير 2015م، تم إطلاق عدد كبير من التغيرات التشريعية والتنظيمية وفي السياسات. وخلال عام 2016م، تم إطلاق رؤية المملكة 2030¹ وبرنامجين هما برنامج التحول الوطني 2020² وبرنامج التوازن المالي 2020³ الذي يهدف إلى توازن الميزانية بحلول عام 2020. وتم إعادة هيكلة أجهزة الدولة بما في ذلك دمج حقيقتي العمل والشئون الإجتماعية في وزارة جديدة هي العمل والتنمية الإجتماعية، وفي مطلع العام الحالي تم الإعلان عن 10 برامج إضافية⁴ لتحقيق الرؤية.

وبالرغم من أن المملكة هي إحدى إقتصادات مجموعة العشرين، وأكبر الإقتصادات العربية، وأحد أكبر الدول المانحة لمساعدات التنمية الرسمية والتي تتجاوز بكثير نسبة 0.7% من الدخل القومي الإجمالي التي حددتها الأمم المتحدة، فمن المفارقات، أن الدولة تكافح من أجل معالجة بعض مشكلات التنمية الداخلية مثل الفقر، والبطالة، والضعف، وعدم المساواة، ولاسيما تحديات ترجمة النمو إلى نتائج تنمية مستدامة في كافة أرجاء المملكة. وعادة ما يتم تعريف الفقر في الدول الغنية مثل المملكة بمعيار الفقر النسبي أكثر من معيار الفقر المطلق. وفي جميع الدول على مختلف مستويات التنمية يتميز توزيع الدخل مقاساً بمقياس جيني بدرجة من اللامساواة، إلا أن اللامساواة في الدخل لا تشكل في المملكة مشكلة تعاني منها أكثر من غيرها من دول العالم، بل إن المشكلة تكمن في اللامساواة متعددة الأبعاد في جوانب غير الدخل، بما في ذلك اللامساواة بين الجنسين.

ويتفاقم تحدي الفقر من جراء آثار تداعيات أخرى. على سبيل المثال، القيود المفروضة على المرأة مما يُحدث أثراً إضافية على وضع الفقر بسبب القدرة المحدودة للنساء على التعويض عن الخسائر في الدخل، في حالات كثيرة، وإرتفاع البطالة بين النساء إلى أكثر من سبعة أمثال البطالة بين الذكور، وإنخفاض مشاركة النساء في قوة العمل، والفصل بين الجنسين في الأسواق، وتكافؤ الفرص، مما أدى إلى تحديد حظوظ كثير من الأسر الفقيرة وقدرتها على مواجهة الصدمات وتأكيد عوامل الضعف الهيكلية هذه على مستوى الأسرة لا سيما التي تنراسها امرأة.

في المملكة شبكة أمان إجتماعي سخية بمكونات من برنامج حماية إجتماعية عديدة يستفيد منها فئات كثيرة لكنها تميز بالهدر نتيجة أخطاء إستهداف كبيرة للمستفيدين. بيد أن التغيرات الأخيرة التي أتت بها الرؤية وبرامجها توحى بتغيرات في الفكر والآليات للفلسفة الإقتصادية الجديدة.

ومن أجل معالجة قضايا التنمية الداخلية مثل الفقر والضعف وعدم المساواة، فقد أشارت رؤية المملكة 2030 وبرامجها، ضمن أشياء أخرى، إلى جملة من الأهداف المحددة، وإجراءات السياسة العامة للحد من الضعف الإجتماعي، ومعالجة قضايا سوق العمل للنساء، وجودة التعليم، وبرامج التدريب، ومبادرات تخص المرأة تتصدى للتحديات الهيكلية الإجتماعية والإقتصادية التي تواجهها